

Distr.: General
8 June 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام 2022

البند 16 من جدول الأعمال

الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل

الجمعية العامة

الدورة السابعة والسبعون

البند 58 من القائمة الأولية*

السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل

مذكرة من الأمين العام

موجز

في القرار 4/2021 المعنون "الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل"، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين، عن طريق المجلس، تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار. وطلب المجلس أيضاً، بواسطة قراره 5/2021 المعنون "حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها"، إلى الأمين العام أن يدرج في ذلك التقرير معلومات عن الأثر الجنساني للاحتلال والتقدم المحرز في تنفيذ ذلك القرار. وفي القرار 225/76 المعنون "السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية"، طلبت الجمعية العامة أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم إليها، عبر المجلس، تقريراً في دورتها السادسة والسبعين والسابعة والسبعين. ويُقدّم هذا التقرير، الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، عملاً بتلك القرارات.



ويغطي التقرير الممارسات والسياسات الإسرائيلية المستمرة، ولا سيما تلك التي تشكّل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتضرر بالأحوال الاجتماعية والاقتصادية للسكان الذين يعيشون في ظل الاحتلال العسكري الإسرائيلي، بما في ذلك الأثر الجنساني للاحتلال.

وتود الإسكوا أن تعرب عن تقديرها للمساهمات المقدمة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وسجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية.

أولا - مقدمة

- 1 - أعرب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره 4/2021 عن قلقه تجاه الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل. وألقى قرار المجلس 5/2021 الضوء على التداعيات الجنسانية الواقعة في هذا الصدد. وطالبت الجمعية العامة، في قرارها 225/76، إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالكف عن استغلال الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، أو إتلافها أو التسبب في ضياعها أو استنزافها، وعن تعريضها للخطر.
- 2 - وتقدم هذه المذكرة معلومات عما جدّ في هذا الشأن من تطورات خلال فترة التقرير الممتدة من 1 نيسان/أبريل 2021 إلى 31 آذار/مارس 2022.

ثانيا - الأرض الفلسطينية المحتلة

الممارسات والسياسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة

- 3 - مضت إسرائيل في أثناء فترة التقرير في سياساتها وممارساتها من قبيل توسيع المستوطنات، وهدم المباني والمنازل الفلسطينية، وتنفيذ عمليات الإغلاق، وفرض القيود على إمكانية الوصول والتنقل، واتخاذ إجراءات أثارت القلق من احتمال إفراطها في استخدام القوة وغير ذلك من جوانب احتلالها المتناول الأمد التي كان لها وقع إنساني واقتصادي واجتماعي وسياسي شديد على الفلسطينيين وعلى قدرتهم على التمتع بحقوق الإنسان الأساسية المفروضة لهم.
- 4 - ولا يزال هناك قلق فيما يتعلق بامتثال هذه السياسات والممارسات للالتزامات الواقعة على إسرائيل بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان⁽¹⁾.
- 5 - وكثفت إسرائيل على امتداد عام 2021 قمعها للفلسطينيين الذين يعبرون عن مناهضتهم للاحتلال وللتوسع الاستيطاني خاصة، وأثار قمعها ذلك القلق فيما يتعلق باحترام حق الفلسطينيين في الحياة وحقوقهم في السلامة البدنية وسائر حقوقهم المدنية والسياسية. ولم تزل السلطات الإسرائيلية تلجأ إلى الاعتقال التعسفي والاحتجاز وتقييد الحركة وغير ذلك من القيود في حق منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة فيه التي توثق انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي وتسعى إلى مساءلتها عنها، وتتهمها بالفصل العنصري، وتنادي بفرض عقوبات دولية عليها⁽²⁾.
- 6 - وتسمح الأوامر العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية لسلطات الجيش بأن تعلن جميع الجمعيات تقريبا بكونها كيانات "غير قانونية" أو "عدوانية" أو "إرهابية"، وأن تحتجز كل من يُبدي "تعاطفا" أو "دعما" لهذه الكيانات "غير القانونية" بتهمة التحريض، وذلك يشمل ترديد الشعارات. وتتطوي هذه القيود الواسعة النطاق على خطر جسيم يتمثل في تجريم الممارسة الشرعية لحرية التعبير وحرية التجمع السلمي وحرية

(1) انظر E/2021/73 و A/76/333 و A/76/336 و A/HRC/49/85.

(2) A/76/333، الفقرتان 5 و 22.

تكوين الجمعيات. وقد حظرت إسرائيل اعتباراً من آذار/مارس 2020 ما عدده 430 منظمة باعتبارها منظمات "غير قانونية"، ومنها جميع الأحزاب السياسية الرئيسية، مثل حركة فتح القائمة بالحكم⁽³⁾.

7 - وفي تطور مثير للقلق، علمت منظماتان في تموز/يوليه 2021 أن القائد العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية قد أعلنهما "جمعيتين غير قانونيتين". وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر 2021، صنف وزير الدفاع الإسرائيلي ست منظمات حقوقية وإنسانية فلسطينية، هي مؤسسة الضمير لدعم الأسير وحقوق الإنسان، ومؤسسة الحق، ومركز بيسان للبحوث والإنماء، وبرنامج المساءلة للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين، واتحاد لجان العمل الزراعي، واتحاد لجان المرأة الفلسطينية، "منظمات إرهابية" بموجب قانون مكافحة الإرهاب لعام 2016. وقد عملت هذه المنظمات على مدى عقود في سبيل تعزيز حقوق الإنسان وتقديم المساعدة الإنسانية الحاسمة الأهمية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهي جهات شريكة رئيسية للأمم المتحدة. وأشار بعض أسباب تلك التصنيفات إلى أنشطة سلمية ومشروعة تماماً في مجال حقوق الإنسان. وتتص القرارات، التي عُدلت بعد بضعة أسابيع، على أن تلك المنظمات مرتبطة بالجهة الشعبية لتحرير فلسطين، وأنها تحصل على موارد مالية، تستفيد منها الجهة. ولم يكن لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حتى نهاية فترة التقرير علم بأي أدلة موثوقة تؤيد هذه الاتهامات⁽⁴⁾.

8 - وفي 27 أيار/مايو 2021، قرر مجلس حقوق الإنسان إنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة مستمرة مكلفة بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي الإنساني وجميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ارتكبت قبل تاريخ 13 نيسان/أبريل 2021 ومنذ ذلك التاريخ، وفي جميع الأسباب الجذرية لمظاهر التوتر المتكررة والقتال وتطاول أمد النزاع، وذلك يشمل التمييز والقمع الممنهجين على أساس الهوية القومية أو الإثنية أو العرقية أو الدينية⁽⁵⁾.

استخدام القوة

9 - على الرغم مما يقع على عاتق قوات الأمن الإسرائيلية من التزام بحماية المدنيين الفلسطينيين بموجب القانون الدولي⁽⁶⁾، فإنها أمعنت في استخدام تدابير وممارسات تثير القلق الشديد بشأن الاستخدام المفرط للقوة الذي قد يصل في بعض الحالات إلى حد الحرمان التعسفي من الحياة، بما في ذلك الإعدام خارج نطاق القضاء. وينطبق القانون الدولي لحقوق الإنسان بالتوازي مع القانون الدولي الإنساني على الأرض الفلسطينية المحتلة، أي قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري المحتل. ويشمل ذلك انطباق اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (اتفاقية جنيف الرابعة) الملزمة لإسرائيل بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال⁽⁷⁾.

(3) المرجع نفسه، الفقرة 18.

(4) A/HRC/49/25، الفقرة 36.

(5) A/HRC/RES/S-30/1.

(6) يشمل مصطلح "قوات الأمن الإسرائيلية" جميع المؤسسات الأمنية والعسكرية.

(7) A/75/336، الفقرة 4 و A/76/333، الفقرة 11.

10 - وخلال فترة التقرير، قتلت القوات العسكرية والأمنية الإسرائيلية 351 فلسطينياً، من بينهم 22 فتاة و 64 فتى و 46 امرأة، وأصاب 772 20 فلسطينياً آخرين بجراح، من بينهم 519 امرأة و 432 3 طفلاً (312 منهم فتيات)⁽⁸⁾.

11 - وسجلت في عام 2021 زيادة بثلاثة أضعاف في عدد القتلى في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وخمسة أضعاف في عدد المصابين، وسبعة أضعاف في عدد من تعرضوا للإصابة بالذخيرة الحية مقارنة بعام 2020⁽⁹⁾.

12 - وشهدت فترة التقرير أيضاً زيادة حادة في الاستخدام المفرط الواضح للقوة من قبل قوات الأمن الإسرائيلية في مواجهة المظاهرات، لا سيما خلال فترة تصعيد الأعمال العدائية في أيار/مايو 2021. فقد استخدمت قوات الأمن الإسرائيلية الذخيرة الحية لقمع المظاهرات الحاشدة التي نُظمت في جميع أنحاء الضفة الغربية تضامناً مع الفلسطينيين في القدس الشرقية وغزة⁽¹⁰⁾. ووثقت مفوضية حقوق الإنسان حالات عديدة من المحتمل أن يكون استخدام القوة فيها وقع دون مبرر أو بدرجة غير متناسبة ضد الرجال والنساء والأطفال الفلسطينيين المتجمعين للصلاة أو الاحتجاج أو الهتاف أو لمجرد رفع العلم الفلسطيني في مناطق مختلفة من القدس الشرقية، وكذلك ضد الصحفيين الذين يغطون الأحداث⁽¹¹⁾.

13 - وبدا في العديد من الحالات أن استخدام القوة من جانب قوات الأمن الإسرائيلية رداً على الهجمات الفعلية أو المزعومة من قبل الفلسطينيين ضد الإسرائيليين لم يكن يمثل لشروط الشرعية والضرورة والتناسب، فكان تتج منه عمليات قتل غير قانوني، منها حالات محتملة لعمليات إعدام خارج نطاق القضاء⁽¹²⁾. وأشارت المفوضية إلى أنه في ثلاث حالات على الأقل من الحالات التي زعمت فيها قوات الأمن الإسرائيلية قيامها بإطلاق النار على فلسطينيين وقتلهم رداً على هجوم فعلي أو مزعوم، لم يكن هناك ما يدل على تنفيذ أو محاولة تنفيذ أي هجوم، وأن الأدلة المتاحة تشير إلى استخدام القوة الفتاكة المفضية إلى القتل دون مبرر⁽¹³⁾.

14 - وظل انعدام المساءلة عن الاستخدام غير القانوني للقوة ظاهرة فاشية. ويبدو بحسب اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، في ظل انعدام الشفافية بشأن فتح التحقيقات في مقتل الفلسطينيين والمرحلة التي بلغتها وإغلاقها، أن التحقيقات لا تقي بالمعايير الدنيا للشفافية والاستقلالية والسرعة والشمولية والمصادقية⁽¹⁴⁾.

15 - وشهدت الفترة من 10 إلى 21 أيار/مايو 2021 أخطر تصعيد في الأعمال العدائية المسلحة بين إسرائيل والجماعات الفلسطينية المسلحة في غزة منذ عام 2014، قتل في خلاله 281 فلسطينياً، منهم 71 طفلاً، وجرح 10 000 فلسطينياً، من بينهم 548 طفلاً و 491 امرأة. وكما هو الشأن في حالات

(8) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، قاعدة البيانات المتعلقة بالخسائر البشرية، يمكن الاطلاع عليها في الموقع: www.ochaopt.org/data/casualties (اطلع عليها في 31 آذار/مارس 2022).

(9) مساهمة الأونروا، الأونروا، قاعدة بيانات إدارة شؤون الحماية والحياد، 2021.

(10) A/76/333، الفقرة 13.

(11) المرجع نفسه، الفقرة 15.

(12) المرجع نفسه، الفقرة 11.

(13) المرجع نفسه.

(14) A/76/333، الفقرة 16.

التصعيد السابقة، فإن العديد من الإصابات قد تؤدي إلى إعاقات مزمنة أو تستمر لعهد طويل. وقُتل تسعة إسرائيليين، من بينهم طفلان وأربع نساء وجندي واحد، وثلاثة أشخاص من الرعايا الأجانب، وأصيب مئات الإسرائيلييين بجروح خلال الأعمال العدائية⁽¹⁵⁾.

16 - وعلى الرغم من أن قوات الأمن الإسرائيلية ذكرت أنها كانت تستهدف أعضاء الجماعات المسلحة وبنيتها التحتية الأساسية العسكرية، وأنها اتخذت احتياطات في بعض الأحيان، بما في ذلك توجيه الإنذارات، فقد أسفرت الهجمات الإسرائيلية عن سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين، فضلا عن أوجه الدمار والأضرار الواسعة النطاق التي لحقت بالأعيان المدنية والبنى التحتية المدنية. ورغم أن إسرائيل تدعي أن العديد من تلك المباني كانت تؤوي جماعات مسلحة أو تُستخدم لأغراض عسكرية، فإن مفوضية حقوق الإنسان أفادت أنها لم تر أي أدلة على ذلك⁽¹⁶⁾. وذلك يثير القلق فيما يتعلق بامتثال إسرائيل لمبدأي التمييز والتناسب بموجب القانون الدولي الإنساني⁽¹⁷⁾.

الاحتجاز وسوء المعاملة

17 - بلغ عدد الفلسطينيين الذين احتجزتهم السلطات الإسرائيلية منذ عام 1967 أكثر من 800 000 فلسطيني، وأُحال العديد منهم إلى محاكم عسكرية حيث تنتهي الغالبية العظمى من القضايا بالإدانة⁽¹⁸⁾.

18 - ولا يزال معظم المعتقلين والسجناء الفلسطينيين محتجزين داخل إسرائيل. ويحظر القانون الدولي الإنساني ترحيل الأشخاص المشمولين بالحماية، بمن فيهم المتهمون بارتكاب جرائم، إلى إقليم السلطة القائمة بالاحتلال⁽¹⁹⁾.

19 - وحسب الأونروا، ارتفع عدد حالات اعتقال الفلسطينيين (5 648) في سنة 2021 بنسبة 23 في المائة عن نظيره في سنة 2020 (4 582)، فأصبحت هذه السنة هي ثالث أعلى السنوات على الإطلاق من حيث نسبة الاعتقالات⁽²⁰⁾.

20 - وفي 10 آذار/مارس 2022، احتجز 4 400 فلسطيني بوصفهم "مسجونين لدواع أمنية" في السجون الإسرائيلية، من بينهم 160 طفلا و 33 امرأة. وكان من بينهم 490 فلسطينيا محتجزين احتجاجا إدريا لدى السلطات الإسرائيلية دون تهمة أو محاكمة⁽²¹⁾.

(15) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، *Humanitarian Needs Overview 2022: OPT* (2021)، الصفحة 13؛ والأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، قاعدة البيانات المتعلقة بالخسائر البشرية، يمكن الاطلاع عليها في: www.ochaopt.org/data/casualties (اطلع عليها في 31 آذار/مارس 2022).

(16) A/76/333، الفقرة 7.

(17) A/76/299-S/2021/749، الفقرة 41.

(18) A/76/94-E/2021/73.

(19) A/76/333، الفقرة 26.

(20) مساهمة الأونروا؛ والأونروا، قاعدة بيانات إدارة شؤون الحماية والحياد، 2021.

(21) مؤسسة الضمير، قاعدة بيانات إحصائية، يمكن الاطلاع عليها في: www.addameer.org/index.php/statistics/2022/03 (اطلع عليها في 31 مارس/آذار 2022).

21 - ولا تزال ممارسة السلطات الإسرائيلية للاحتجاز الإداري تثير قلقاً بالغاً. وقد يرقى الاحتجاز الإداري لفترات متطولة جداً إلى أن يكون شكلاً من أشكال سوء المعاملة، حسب ما ذهبت إليه لجنة مناهضة التعذيب⁽²²⁾.

22 - وهناك أيضاً بواعث قلق شديد من انعدام المساءلة الحقيقية فيما يتعلق بحالات التعذيب وسوء المعاملة المحتملة المبلغ عنها التي يتعرض لها الفلسطينيون المحتجزون لدى إسرائيل⁽²³⁾. فبحسب اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل، لم يفتح سوى تحقيقين جنائيين من بين أكثر من 1 300 شكوى تعذيب قدمت إلى وزارة العدل الإسرائيلية منذ عام 2001. وأغلق التحقيقان كلاهما في أثناء فترة التقرير. وعلاوة على ذلك، فإن تركية المدعي العام الإسرائيلي لأساليب الاستجواب التي يستخدمها جهاز الأمن العام الإسرائيلي تثير بواعث قلق بشأن تجاهله لحظر التعذيب الذي هو حظر مطلق ولا يمكن تقييده بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان⁽²⁴⁾.

23 - ولا تزال الحالات الموثقة للاعتقال التعسفي وسوء المعاملة في أثناء الاحتجاز، فضلاً عن الاحتجاز الإداري للأطفال، تثير قلقاً بالغاً. فقد أشارت شهادات 64 طفلاً كانوا محتجزين في مراكز الاحتجاز العسكرية الإسرائيلية إلى استمرار أنماط سوء المعاملة في أثناء الاعتقال الأولي والنقل والاستجواب والاحتجاز، وإلى أن معظم الأطفال حرموا من الاتصال بمحام أو بأحد أقربائهم قبل استجوابهم وأثناءه، وأجبروا على توقيع وثائق باللغة العبرية (وهي لغة لا يفهمها الكثيرون)، ولم يُعرفوا حقوقهم بشكل كاف⁽²⁵⁾.

24 - وتعرضت النساء الفلسطينيات لأشكال مختلفة من سوء المعاملة البدنية والنفسية طوال عملية الاحتجاز، فمن ذلك إخضاعهن لأساليب استجواب مهينة، ووضعهن في مواقف مجهدة لفترات طويلة، وحرمانهن من النوم، و/أو احتجازهن في ظروف قاسية⁽²⁶⁾.

تدمير الممتلكات والبنى التحتية ومصادرتها

25 - تنطوي عمليات الهدم والإخلاء القسري المشار إليها أدناه على العديد من انتهاكات حقوق الإنسان، وهي تزيد من تعاظم الظروف القسرية السائدة، وتثير القلق من احتمال التعرض للترحيل القسري. وما فتئت أيضاً تثير القلق فيما يتعلق بالامتثال لأحكام القانون الدولي الإنساني الملزمة للسلطة القائمة بالاحتلال، بما في ذلك حظر تدمير الممتلكات والمؤسسات المخصصة للتعليم.

26 - وتتسم السياسات الإسرائيلية لتقسيم المناطق إدارياً وتخطيطها عمرانياً في القدس الشرقية والمنطقة جيم، وهي التي تشكل 60 في المائة من الضفة الغربية، بكونها سياسات تمييزية وتُعد متنافية ومقتضيات القانون الدولي. وتؤدي السياسات التي تخصّص الأراضي على وجه الحصر تقريباً للمستوطنات الإسرائيلية أو للجيش الإسرائيلي، وتبيّن نمو المستوطنات الإسرائيلية، إلى وضعية يكون فيها من المستحيل تقريباً على

(22) CAT/C/ISR/CO/4، الفقرة 17، و CAT/C/ISR/CO/5، الفقرتان 22-23.

(23) A/76/333، الفقرة 30.

(24) A/HRC/49/25، الفقرة 30.

(25) A/76/333، الفقرتان 32 و 33.

(26) مساهمة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

الفلسطينيين الحصول على رخص البناء فيضطر العديد منهم إلى البناء بدون رخص فيعرضون أنفسهم بذلك لخطر الإخلاء وهدم منازلهم وتشريدهم.

27 - وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر و 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، قدمت السلطات الإسرائيلية خططاً لإنشاء 6 000 وحدة سكنية للفلسطينيين في حي العيسوية في القدس الشرقية المحتلة، ونحو 1 300 وحدة سكنية للفلسطينيين في المنطقة جيم⁽²⁷⁾.

28 - وفي المنطقة جيم وحدها، صدر أكثر من 15 500 أمر بالهدم هي بانتظار التنفيذ ضد المباني الفلسطينية⁽²⁸⁾. وفي القدس الشرقية المحتلة، يقتصر ما لا يقل عن ثلث جميع المنازل الفلسطينية إلى رخص البناء التي تصدرها إسرائيل، مما قد يعرض أكثر من 100 000 من السكان لخطر التشريد⁽²⁹⁾.

29 - وخلال فترة التقرير، هدمت السلطات الإسرائيلية 813 مبنى، منها 273 منزلاً و 145 مبنى ممولة من المانحين، وصادرت 222 مبنى، بما في ذلك 48 مبنى ممول من المانحين⁽³⁰⁾.

30 - وفي عام 2021، هُدم أو صودر ما مجموعه 140 مبنى ممولة من الجهات المانحة، ومنها مبان سكنية وسبل عيش، وذلك يمثل زيادة بنسبة 30 في المائة مقارنة بعام 2020⁽³¹⁾. وهدمت السلطات الإسرائيلية أو صادرت في الفترة بين عامي 2016 و 2021 ما مجموعه 673 مبنى مولها الاتحاد الأوروبي⁽³²⁾.

31 - وأدى التعديل 116 لقانون التخطيط والبناء الإسرائيلي إلى إجبار أصحاب المنازل على هدم ممتلكاتهم لتجنب دفع غرامات بقيمة 300 000 شيكل (حوالي 95 000 دولار) إن تقاعسوا عن القيام بذلك، وهو مبلغ يتجاوز بكثير إمكانيات الأسر الفلسطينية العادية⁽³³⁾. وبلغ عدد المباني التي هدمها أصحابها في القدس الشرقية في عام 2021 ما نسبته 55 في المائة من إجمالي عمليات الهدم، مقارنة بنسبة 23 في المائة في عام 2017⁽³⁴⁾.

(27) مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، "إحاطة مجلس الأمن بشأن الوضع في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين (كما ألقاها منسق الأمم المتحدة الخاص ونسلاند)"، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

(28) انظر A/75/86-E/2020/62، الفقرة 2؛ ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، *Humanitarian Needs Overview 2022*، الصفحة 51.

(29) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية - الأرض الفلسطينية المحتلة، "High numbers of demolitions: the ongoing threats of demolition for Palestinian residents of East Jerusalem"، *Humanitarian Bulletin* كانون الأول/ديسمبر 2017.

(30) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، قاعدة البيانات المتعلقة بعمليات الهدم والتشريد في الضفة الغربية، يمكن الاطلاع عليها في: www.ochaopt.org/data/demolition (اطلع عليها في 31 آذار/مارس 2021).

(31) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، *Humanitarian Needs Overview 2022*، الصفحة 14.

(32) المرجع نفسه؛ والاتحاد الأوروبي، "تقرير عام واحد عن عمليات الهدم والمصادرة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية" "One year report on demolitions and seizures in the West Bank, including East Jerusalem"، 14 شباط/فبراير 2021، الصفحتان 6-7.

(33) مساهمة الأونروا.

(34) الاتحاد الأوروبي، "تقرير سنة واحدة عن عمليات الهدم والمصادرة" ("One year report on demolitions and seizures")، الصفحة 8.

32 - وعلاوة على ذلك، هُدم أو صودر 53 في المائة من المباني دون سابق إنذار مقارنة بما متوسطه 30 في المائة خلال الفترة 2018-2020، و 10 في المائة خلال الفترة 2016-2017⁽³⁵⁾.

33 - وتعرض نحو 16 250 من الوحدات السكنية والتجارية لدرجة معينة من التلف في غزة خلال تصعيد الأعمال العدائية في أيار/مايو 2021⁽³⁶⁾. وشمل ذلك تدمير 1 663 وحدة سكنية، فتسبب في تقاوم النقص المزمن والمتزايد في الوحدات السكنية اللازمة لاستيعاب النمو السكاني في واحدة من أكثر المناطق اكتظاظاً بالسكان في العالم⁽³⁷⁾.

34 - وفي تشرين الأول/أكتوبر، اقتحمت الجرافات والمدركات الإسرائيلية قطاع غزة ثم قامت بتجريف ما لا يقل عن 13 دونماً من الأراضي، فتسبب ذلك في إتلاف المحاصيل والبنية التحتية الزراعية⁽³⁸⁾.

أنشطة الاستيطان وعنف المستوطنين

35 - لإنشاء المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة وتوسيعها وقّع بالغ على حقوق الفلسطينيين وهما بمثابة ترحيل لسكان إسرائيل المدنيين إلى الأرض التي تحتلها إسرائيل، وهذا فعل يحظره القانون الدولي الإنساني⁽³⁹⁾.

36 - وتشير التقديرات إلى أن هناك 678 800 مستوطن إسرائيلي في الضفة الغربية يعيشون في 170 مستوطنة و 146 بؤرة استيطانية، منها 227 100 في القدس الشرقية⁽⁴⁰⁾.

37 - وتواصل إسرائيل بصورة غير قانونية توحيد الكتل الاستيطانية بشبكات من الطرق الالتفافية والجدار، وهو عمل يعرض للخطر إمكانية تنفيذ الحل القائم على وجود دولتين ويؤدي إلى الإضرار بحقوق الفلسطينيين بشكل خطير⁽⁴¹⁾.

عنف المستوطنين

38 - تعد الاعتداءات وأعمال التهريب المستمرة التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون دون أن يعاقبوا عليها عنصرين مقلقين ضمن الظروف القسرية التي تزيد من خطر تشريد الفلسطينيين قسراً⁽⁴²⁾.

39 - ففي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ عنف المستوطنين أعلى مستوى له منذ عام 2017. فقد وقعت 502 من حوادث العنف التي ارتكبها المستوطنون في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية،

(35) المرجع نفسه، الصفحة 9.

(36) تقديرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)؛ والأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية - الأرض الفلسطينية المحتلة، "Response to the escalation in the oPt: situation report, No. 2"، 28 أيار/مايو - 3 حزيران/يونيه 2021.

(37) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، *Humanitarian Needs Overview 2022*، الصفحتان 13 و 55.

(38) A/76/333، الفقرة 46.

(39) A/76/94، الفقرة 34.

(40) الاتحاد الأوروبي، "تقرير سداسي الأشهر عن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية"، 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

(41) A/HRC/49/85.

(42) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، *Humanitarian Needs Overview 2022*، الصفحة 14.

مقارنة بما عدده 339 حادثة وقعت في الفترة السابقة. واشتدت الاعتداءات خطورة أيضا وكان من بين الحوادث الداعية إلى القلق بشكل خاص قيام مستوطنين مسلحين بشن هجمات داخل المجتمعات الفلسطينية، وكان ذلك يقع أحيانا على مقربة من قوات الأمن الإسرائيلية، وقيام القوات الإسرائيلية بمهاجمة الفلسطينيين إلى جانب المستوطنين⁽⁴³⁾. وأعربت منظمات حقوق الإنسان أيضا عن قلقها من وجود "سياسة دعم ضمني" لعنف المستوطنين ضد الفلسطينيين⁽⁴⁴⁾.

40 - وخلال فترة التقرير، قتل 4 فلسطينيين وجرح 1 722 آخرون نتيجة لعنف المستوطنين. وفي الفترة ما بين عامي 2008 وآذار/مارس 2022، أسفرت هجمات المستوطنين عن مقتل 226 فلسطينيا وإصابة 252 5 آخرين⁽⁴⁵⁾.

41 - وبحلول أيلول/سبتمبر 2021، أحرق المستوطنون 338 شجرة زيتون وقطعوا أو اقتلعوا أو أُلِفُوا 149 شجرة أخرى⁽⁴⁶⁾.

البيئة القسرية وتشريد السكان

42 - لا يزال هناك قلق من أن خليطا من السياسات والممارسات الإسرائيلية في المنطقة جيم والقدس الشرقية ومدينة الخليل، مثل هدم المنازل والمدارس والتهديد بهدمها وتدمير سبل العيش، والحرمان من مرافق الخدمات، وتقييد الوصول إلى الأراضي الزراعية والمراعي، وعنف المستوطنين وضعف إنفاذ القانون ردا على ذلك، وإلغاء حقوق الإقامة، في جملة أمور أخرى، قد خلقت بيئة قسرية، قد تجبر الفلسطينيين على مغادرة أماكن إقامتهم، مما يعرضهم لخطر الترحيل القسري⁽⁴⁷⁾.

43 - وخلال فترة التقرير، نزح 728 فلسطينيا في الضفة الغربية، من بينهم 365 طفلا و 182 امرأة، بسبب عمليات الهدم⁽⁴⁸⁾.

44 - ويعتبر إلغاء الإقامة إجراء آخر تستخدمه حكومة إسرائيل لتقليل عدد السكان الفلسطينيين في المدينة. وعلى وجه التحديد، ألغت السلطات الإسرائيلية منذ عام 1967 إقامة أكثر من 14 500 فلسطيني في القدس⁽⁴⁹⁾.

(43) A/HRC/49/85.

(44) Yesh Din, "The impact of Israeli settlements in the West Bank on the human rights of Palestinians" (44) الصفحتان 8 و 9، نيسان/أبريل 2021.

(45) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، قاعدة البيانات، يمكن الاطلاع عليها في: www.ochaopt.org/data (اطلع عليها في 31 آذار/مارس 2022).

(46) مساهمة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة و Premiere Urgence, "How settler violence and access restrictions jeopardize the Palestinian olive harvest in 2021", 21 December 2021.

(47) A/76/336، الفقرة 37.

(48) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، قاعدة البيانات، يمكن الاطلاع عليها في: www.ochaopt.org/data.

(49) مساهمة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ والأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، "High numbers of demolitions".

45 - وصنفت إسرائيل ما يناهز 18 في المائة من الضفة الغربية بكونها "مناطق إطلاق نار عسكرية" مغلقة لأغراض تنظيم تدريبات عسكرية. وتعد المجتمعات المحلية الفلسطينية في تلك المناطق من بين أكثر المجتمعات ضعفاً، وتخضع حقوقها للتقييد بشكل خطير، ولا تزال تواجه عمليات هدم ومصادرة متكررة لممتلكاتها وإتلاف مواشيها. وتزيد الحالات الموثقة لتحويل الأراضي من مناطق لإطلاق النار إلى مستوطنات من حدة دواعي القلق المذكورة⁽⁵⁰⁾.

القيود المفروضة على التنقل وإمكانية الوصول وعمليات الإغلاق

46 - واصلت السلطات الإسرائيلية تقييد حرية التنقل في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة بطرق يدخل فيها أساساً نظام التراخيص الذي ينظم المرور بين غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، والخارج، إضافة إلى التنقل في الضفة الغربية ذاتها. ولا تزال هذه القيود تعرقل الحياة اليومية للفلسطينيين، وتمنعهم بدرجة كبيرة من التمتع بحقوق أخرى، بما في ذلك الحق في العمل، وفي مستوى معيشي لائق، وفي التعليم والصحة⁽⁵¹⁾.

عمليات الإغلاق في قطاع غزة

47 - منذ حزيران/يونيه 2007، استمرت عمليات الإغلاق في غزة، التي تضر بحركة السلع والأشخاص، في تقويض الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفلسطينيين في غزة وتضر بحياة الفلسطينيين في جميع مناحيها، وزادت من تفاقم الحالة الإنسانية المتردية وانهايار البنية التحتية⁽⁵²⁾.

48 - وذكر مسؤولون إسرائيليون صراحةً الأعمال العدائية من غزة بوصفها مسوّغاً لفرض مثل تلك التدابير. ونظراً لطبيعة الحصار العقابية تجاه الأشخاص الذين لم يرتكبوا أي جريمة، فإن هذا الحصار، الذي دخل عامه الخامس عشر، قد يرقى إلى مستوى العقاب الجماعي⁽⁵³⁾ الذي يحظره القانون الدولي⁽⁵⁴⁾ وظل يضر إضراراً بالغاً بحقوق السكان المدنيين قاطبة.

49 - وحتى أواخر صيف عام 2021 وخريفه، وباستثناء الحالات الإنسانية والطبية، لم يسمح لأي فلسطيني تقريباً بعبور معبر بيت حانون (إيريتز). ومع ذلك، فقد خففت القيود في خلال الجزء الأخير من العام وزاد عدد الرحلات العابرة بشكل كبير. وظل معبر رفح مفتوحاً منذ وقف إطلاق النار الأخير، باستثناء ثلاثة أيام في أواخر آب/أغسطس⁽⁵⁵⁾.

(50) A/76/336، الفقرتان 38 و 57.

(51) A/76/333، الفقرة 43.

(52) A/76/360، الفقرة 16.

(53) انظر، على سبيل المثال، A/76/333، الفقرة 38.

(54) A/75/199، الفقرة 31.

(55) مساهمة الأونروا.

50 - وفي داخل أراضي غزة، واصلت السلطات الإسرائيلية فرض منطقة محظورة من جانب واحد على طول جدار الفصل. ومن بين الممارسات الشائعة التي تستخدمها قوات الأمن الإسرائيلية لفرض القيد، استخدام الذخيرة الحية ضد المزارعين الفلسطينيين وتجريف الأراضي الزراعية وإتلاف الممتلكات بالجرافات⁽⁵⁶⁾.

51 - وعلى طول ساحل غزة، واصلت البحرية الإسرائيلية إنفاذ القيود على الدخول المفروضة من جانب واحد، بوسائل من ضمنها استخدام الذخيرة الحية ضد صيادي السمك في غزة، أثناء قيامها بعمليات الدوريات داخل مناطق الصيد المسموح بها في كثير من الأحيان. وصودرت قوارب وألحقت أضرار بعدد من القوارب ومعدات الصيد⁽⁵⁷⁾.

القيود المفروضة على التنقل في الضفة الغربية

52 - أدى النظام المعقد للقيود المفروضة على التنقل الذي تطبقه السلطات الإسرائيلية إلى تفتيت الضفة الغربية فعلياً وتحولها إلى أرخبيل من الجزر المعزولة. وزاد من وقت السفر بين جميع المراكز السكانية الفلسطينية الرئيسية بمتوسط قدره 51 في المائة⁽⁵⁸⁾. إن حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، مقيدة من خلال نظام معقد من نقاط التفتيش والتراخيص والحواجز العسكرية والمستوطنات ونظام للطرق الالتفافية والأنظمة القانونية الموازية والجدار العازل في الضفة الغربية. ويقع ما يقرب من 85 في المائة من المسار الحالي المخطط له للجدار البالغ طوله 712 كيلومتراً داخل الضفة الغربية وليس على طول خط الهدنة لعام 1949 (الخط الأخضر)، وهذا يؤدي إلى عزل 10 في المائة من الضفة الغربية، على نحو يتعارض مع فتوى محكمة العدل الدولية لعام 2004، التي تنص على أن "تشديد الجدار الذي تبنه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها، والنظام المرتبط به يتعارضان مع القانون الدولي"⁽⁵⁹⁾.

53 - ويسهم هذا الطريق، الذي يفصل بعض المجتمعات الفلسطينية والأراضي الزراعية عن بقية الضفة الغربية، في تفتيت الأرض الفلسطينية المحتلة ويزيد من تضيق سبل عيش المزارعين والصيادين وأصحاب الأعمال التجارية الصغيرة والعمال اليوميين.

54 - وكثيراً ما تفرض قيود على تنقل الفلسطينيين الذين يعيشون في أماكن قريبة من المستوطنات. وبلغت مساحة المنطقة التي يسيطر عليها المجلس الإقليمي للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية (بما في ذلك المناطق المغلقة المخصصة لتوسيع تلك المستوطنات) حوالي 542 كم² بحلول نهاية عام 2020، وهو ما يمثل حوالي 10 في المائة من إجمالي مساحة الضفة الغربية. وتمثل المناطق المصادرة لأغراض القواعد العسكرية ومواقع التدريب العسكري حوالي 18 في المائة من مساحة الضفة الغربية. وجميع هذه المناطق محظورة على الفلسطينيين⁽⁶⁰⁾. ويمنع الجدار العازل ونظام التراخيص المقترن به الفلسطينيين

(56) A/76/333، الفقرة 46.

(57) المرجع نفسه، الفقرة 47.

(58) مساهمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

(59) انظر A/ES-10/273 و A/ES-10/273/Corr.1.

(60) Yesh Din، "The impact of Israeli settlements in the West Bank"، الصفحة 24.

الذين يحملون بطاقات هوية من الضفة الغربية من الاستفادة من الخدمات المتخصصة في مستشفيات الإحالة الفلسطينية الرئيسية في القدس الشرقية⁽⁶¹⁾.

55 - وأبلغت الأونروا عن وقوع 31 حادثة تتعلق بالوصول في الفترة ما بين نيسان/أبريل وكانون الأول/ديسمبر 2021 بسبب القيود الإسرائيلية المفروضة على الوصول إلى مجتمعات لاجئي فلسطين في الضفة الغربية⁽⁶²⁾.

استنزاف الموارد الطبيعية واستغلالها وتعرضها للخطر

56 - تشكل المنطقة جيم أكثر من 60 في المائة من مساحة الضفة الغربية وهي الأغنى من حيث توافر الموارد الطبيعية. ومع ذلك، يواجه الفلسطينيون قيوداً شديدة تعيقهم عن التخطيط والبناء والوصول إلى الموارد الطبيعية في هذه المنطقة، ويتطلب أي استثمار أو نشاط اقتصادي تراخيص إسرائيلية. ويحد حصار غزة وعمليات الإغلاق المفروضة عليها من قدرة الفلسطينيين على الحصول على المواد والتكنولوجيات التي يمكن أن تعزز كفاءة استخدام الطاقة والمياه والموارد الطبيعية الأخرى.

المياه

57 - يواجه الفلسطينيون مشكلة حادة في الحصول على المياه، وهي مشكلة ازدادت تفاقمًا بسبب النمو السكاني والقيود التي تفرضها إسرائيل على إمكانية وصول الفلسطينيين إلى الموارد المائية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

58 - ومنذ عام 1967، وضعت إسرائيل جميع الموارد المائية في الأرض الفلسطينية المحتلة تحت سيطرتها العسكرية ومنعت الفلسطينيين من بناء منشآت مائية جديدة أو صيانة المنشآت القائمة دون ترخيص عسكري⁽⁶³⁾.

59 - ولا تزال الموارد المائية في المنطقة محدودة للغاية ومن المتوقع أن تقل أكثر مع ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض هطول الأمطار بسبب تغير المناخ. وفي الضفة الغربية، لا يزال يُبلغ عن نقص حاد في المياه، حيث تحتفظ إسرائيل بالسيطرة الكاملة على توزيع معظم الموارد المائية واستخراجها، بما في ذلك طبقات المياه الجوفية. ويستخرج من جوف الأرض ما يزيد على 77 في المائة من الموارد المائية التي يستخدمها الفلسطينيون. وما زالت إسرائيل تمنع الفلسطينيين من الوصول إلى المياه واستخراجها من نهر الأردن.

60 - وبالإضافة إلى ذلك، تعامل السلطات الإسرائيلية المستوطنين الإسرائيليين والفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية معاملة غير متساوية فيما يتعلق بحصولهم على المياه. وكان للمستوطنات الإسرائيلية أثر كبير على وصول الفلسطينيين إلى مواردهم الطبيعية، لا سيما نتيجة لتحويل الموارد المائية، بما في ذلك

(61) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، *Humanitarian Needs Overview 2022*، الصفحة 17. ومنظمة الصحة العالمية، "Right to health barriers 2021"، 2021.

(62) مساهمة الأونروا.

(63) A/HRC/48/43؛ ومركز القدس للإعلام والاتصال، *الأوامر العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية الفلسطينية المحتلة: 1967-1992*، الطبعة الثانية (1993).

استيلاء المستوطنين الإسرائيليين على آبار المياه. وقد استولت المستوطنات الإسرائيلية على الموارد المائية الطبيعية أو دمرتها أو منعت الفلسطينيين من الوصول إليها. كما استولت المستوطنات الإسرائيلية على عشرات الينابيع المائية الفلسطينية، بمساعدة الجيش الإسرائيلي⁽⁶⁴⁾.

61 - ولا تزال طبقة المياه الجوفية الساحلية المصدر الوحيد للمياه الجوفية في غزة. ويقدر عائدها السنوي المستدام بما يصل إلى 450 مليون متر مكعب في إسرائيل وما لا يتجاوز 55 مليون متر مكعب في غزة. وقد استنفدت طبقة المياه الجوفية بسبب الإفراط في الاستخراج والتلوث بمياه الصرف الصحي وتسرب مياه البحر.

الزراعة

62 - ما زالت الزراعة محركاً أساسياً للاقتصاد الفلسطيني، وتعتبر المنطقة جيم السلة الخضراء للضفة الغربية. غير أن مصادرة الأراضي؛ وهدم المنازل وأصول الإنتاج؛ والقيود المفروضة على حركة أصول الإنتاج وصيانتها وإصلاحها؛ والسيطرة الإسرائيلية على الموارد المائية كل ذلك أدى إلى تقويض هذا القطاع⁽⁶⁵⁾.

63 - ولا يزال وصول الفلسطينيين إلى أكثر من ثلثي مواردهم الزراعية في الضفة الغربية خاضعاً لقيود شديدة. وقد تسبب تشييد الجدار في تدمير جزء كبير من الأراضي الزراعية الخصبة الفلسطينية وتقييد الوصول إلى حوالي 170 000 دونم من تلك الأرض (أي حوالي 10 في المائة من مجموع المساحة المزروعة في الضفة الغربية)⁽⁶⁶⁾.

64 - وجعلت الأوامر العسكرية الإسرائيلية حوالي 40 كم² من الأراضي المستخدمة لزراعة أشجار الزيتون في "منطقة التماس" الواقعة بين الجدار والخط الأخضر مناطق مغلقة، و 18 كم² أخرى متاخمة للمستوطنات والبؤر الاستيطانية "مناطق خاضعة للتنسيق المسبق"⁽⁶⁷⁾.

65 - وفي المتوسط، يمنح مزارعو أشجار الزيتون إمكانية الوصول إلى بساتينهم خلال موسم الحصاد والحرق لفترة تتراوح بين يوم واحد و 7 أيام، في حين تشير التقديرات إلى أن 133 يوماً من العمل في السنة ضرورية لرعاية بستان الزيتون بشكل كاف. وهذا يقوض إنتاج الزيتون وزيت الزيتون، ويؤثر سلباً على كل من نوعية المحاصيل وكميتها⁽⁶⁸⁾.

66 - ولا يسمح للفلسطينيين باستخدام سوى 621 000 دونم من أصل 2,02 ملايين دونم من المراعي في الضفة الغربية لرعي مواشيهم، وهذا يزيد من الضغط على المناطق التي يمكن الوصول إليها والرعي المفرط فيها⁽⁶⁹⁾.

(64) A/HRC/48/43، الفقرة 31.

(65) مساهمة منظمة الأغذية والزراعة؛ ومعلومات مقدمة من الإسكوا.

(66) معلومات مقدمة من الإسكوا؛ والاستراتيجية القطاعية الفلسطينية للزراعة، التي يمكن الاطلاع عليها في <https://www.moa.pna.ps/uploads/STRATEGIES/16326559770.pdf>.

(67) مساهمة منظمة الأغذية والزراعة.

(68) مساهمة منظمة الأغذية والزراعة؛ و "Premiere Urgence, 'How settler violence and access restrictions'".

(69) مساهمة منظمة الأغذية والزراعة نقلاً عن الاستراتيجية القطاعية الفلسطينية للزراعة.

67 - وتجعل "المنطقة العازلة" التي تفرضها إسرائيل في غزة 35 في المائة من الأراضي الزراعية محظورة على الفلسطينيين. وعلاوة على ذلك، دمر أكثر من 27 000 دونم من البساتين ومحاصيل الخضروات والدفينات، وأكثر من 450 من مزارع تربية الماشية والدواجن، كلياً أو جزئياً خلال تصعيد الأعمال العدائية في أيار/مايو 2021⁽⁷⁰⁾، بتكلفة تقديرية تتراوح بين 40 مليون دولار و 45 مليون دولار⁽⁷¹⁾.

المعادن

68 - تواصل إسرائيل استغلال الموارد المعدنية في الضفة الغربية، وهي لم تُصدر منذ عام 1994 أي تراخيص للشركات الفلسطينية لاستغلال محاجر في المنطقة جيم، حيث تقدر قيمة الاحتياطيات المعدنية بنحو 30 بليون دولار⁽⁷²⁾.

69 - ويقع ما نسبته حوالي 86 في المائة من مساحة غور الأردن الغني بالمعادن والبحر الميت تحت الولاية القضائية بحكم القانون للمجالس الإقليمية لـ 37 مستوطنة إسرائيلية، يسمح لـ 6 منها حصرياً باستغلال الأراضي الفلسطينية الخصبة واستخراج المعادن لصالح قطاعي الزراعة والسياحة في تلك المنطقة⁽⁷³⁾.

الطاقة

70 - تفرض إسرائيل قيوداً شديدة على وصول الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى احتياطيات الطاقة الموجودة داخل أراضيهم ومياهم الساحلية. وذلك يشمل احتياطيات النفط في المنطقة جيم بالضفة الغربية التي تقدر بنحو 1,525 بليون برميل والغاز الطبيعي قبالة ساحل غزة بقيمة تقدر بنحو 2,57 بليون دولار⁽⁷⁴⁾.

مصادر الأسماك

71 - يعاني قطاع مصائد الأسماك في غزة من القيود المفروضة على الوصول ومن استنزاف الأرصدة السمكية. وإضافة إلى ذلك، فقد عانى القطاع من تلوث المياه الناجم عن تصريف مياه المجاري غير المعالجة في البحر من المرافق التي تضررت خلال التصعيد الأخير، وبسبب نقص الكهرباء اللازمة لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي على الرغم من الإبلاغ عن وقوع تحسن في هذا الصدد⁽⁷⁵⁾.

72 - وفي عام 2021، انخفض مجموع المصيد بنسبة 7 في المائة مقارنة بعام 2020، حيث منعت إسرائيل جميع الوصول إلى البحر لمدة 20 يوماً في نيسان/أبريل وأيار/مايو، وبعد ذلك سمحت بوصول

(70) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، *Humanitarian Needs Overview 2022*.

(71) مساهمة منظمة الأغذية والزراعة؛ ومساهمة منظمة الأغذية والزراعة؛ والبنك الدولي، *Gaza Rapid Damage and Needs Assessment: June 2021* (Washington, D.C., 2021).

(72) Orhan Niksic, Nur Nasser Eddin and Massimiliano Cali, *Area C and the Future of the Palestinian Economy* (Washington, D.C., World Bank, 2014), p. 13.

(73) A/HRC/22/63، الفقرة 36.

(74) *The Economic Costs of the Israeli Occupation for the Palestinian People: The Unrealized Oil and Natural Gas Potential* (United Nations publication, 2019).

(75) مساهمة منظمة الأغذية والزراعة. ويقدر الضرر بأنه قيمة استبدال الأصول المادية التالفة كلياً أو جزئياً.

محدود. وتأثرت سلباً أيضاً تربية الأسماك، التي تحسنت خلال السنوات الست الماضية، بنقص الأعلاف السمكية الناجم عن إغلاق جميع معابر غزة خلال التصعيد العسكري في أيار/مايو 2021⁽⁷⁶⁾.

الظروف الاجتماعية والاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة

73 - يقدر عدد الفلسطينيين الذين هم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة في عام 2022 بنحو 2,1 مليون شخص، من بينهم 933 994 طفلاً، وتبلغ نسبة ذوي الإعاقة منهم 2,4 في المائة. ولا يزال الوضع يمثل أزمة حماية طال أمدها، تفاقم بسبب التصعيد في أيار/مايو 2021، وبسبب عمليات الإغلاق المفروضة على غزة، وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وبسبب أزمة مالية وضريبية متفاقمة داخل الاقتصاد الفلسطيني⁽⁷⁷⁾.

الحالة الاقتصادية

74 - يعاني الاقتصاد الفلسطيني من الآثار التراكمية الناجمة عن الاحتلال، وقد شهد تراجعاً حاداً في عام 2020 نتيجة لجائحة كوفيد-19، وغيرها من الاضطرابات الاقتصادية العالمية.

75 - وقد أدى نظام السياسات التقييدية الذي تفرضه إسرائيل على النشاط الاقتصادي الفلسطيني والموارد والأراضي الفلسطينية منذ عام 1967 إلى تجريد الاقتصاد الفلسطيني بصورة ممنهجة من العديد من العناصر الحيوية لأداء عمله بطريقة صحية، مما جعله شديد التعرض للصدمات الداخلية والخارجية. ولا يزال النظام التقييدي المتعدد الطبقات يحرم الفلسطينيين من السيطرة على الموارد الطبيعية وإمكانية التعامل الخارجي، ويقيد الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية، ويحد من الحيز السياساتي. وهكذا استمر الاقتصاد الفلسطيني في العمل بأقل بكثير من إمكاناته الكاملة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع اعتماد كبير على إسرائيل والتحويلات الخارجية.

76 - والقاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني مستمرة في التقلص. وانخفض حجم قطاعي التصنيع والزراعة معاً من نسبة 24,1 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2008 إلى 18,6 في المائة في عام 2021⁽⁷⁸⁾. وأصبحت المعونة والتحويلات المالية المصدر الحصري تقريباً لتدفقات النقد الأجنبي التي تحفز الاستهلاك في غزة، لا سيما في ظل محدودية الصادرات وضعف النشاط الاستثماري. ويمكن الافتراض بلا تردد أن نفقات الحكومة الفلسطينية والأونروا في غزة، إضافةً إلى التدفقات غير الرسمية إلى سلطات الأمر الواقع، بلغت حوالي 100 في المائة من إجمالي الناتج المحلي لغزة في نقاط معينة، مما منع اقتصادها نسبياً من الانهيار على الرغم من القيود⁽⁷⁹⁾.

(76) مساهمة منظمة الأغذية والزراعة؛ ودائرة الصيد البحري في وزارة الزراعة بغزة.

(77) الأمم المتحدة، مكتب تسيق الشؤون الإنسانية، *2022 Overview Needs Humanitarian*، الصفحتان 6 و 12؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) 2022، "Humanitarian action for children: State of Palestine"، الصفحة 1.

(78) ESCWA calculations taken from State of Palestine, Palestinian Central Bureau of Statistics, "Press report: preliminary estimates of quarterly national accounts (fourth quarter 2021)", March 2022.

(79) World Bank, "Economic monitoring report to the Ad Hoc Liaison Committee", 17 November 2021, p. 17.

77 - وشهد الاقتصاد الفلسطيني انتعاشاً، لكنه لم يتعافَ تماماً، بعد تخفيف التدابير المتعلقة بكوفيد-19. ونما الاقتصاد بنسبة 7 في المائة في عام 2021، لكنه ظل دون المستوى الذي كان عليه قبل الجائحة في عام 2019⁽⁸⁰⁾.

78 - وفي حين أظهر هذا الانتعاش الجزئي جانبا من الانكماش الحاد في عام 2020 (11,3 في المائة)، فإنه يُعزى بشكل رئيسي إلى اقتصاد الضفة الغربية (7,8 في المائة)، في حين ارتفع اقتصاد غزة بنسبة 3,4 في المائة في عام 2021 بعد انكماش بنسبة 12,6 في المائة في العام السابق. وانخفضت مساهمة غزة في الاقتصاد الفلسطيني الكلي من نسبة 23 في المائة في عام 2005 إلى 17 في المائة في عام 2021. وظل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أقل بنسبة 52 في المائة مما كان عليه في عام 2005⁽⁸¹⁾.

79 - وكان النمو النسبي مدفوعاً بزيادة في مجموع الاستهلاك بنسبة 77,3 في المائة، وزيادة الاستثمارات بنسبة 14,2 في المائة⁽⁸²⁾، وزيادة عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات من 125 000 في عام 2020 إلى 146 000 في الربع الثاني من عام 2021⁽⁸³⁾.

80 - وسجل قطاع التشييد أعلى نمو في القيمة المضافة بنسبة 8 في المائة. ونما النشاط الصناعي بنسبة 7 في المائة ونشاط الخدمات بنسبة 4 في المائة خلال عام 2021. وفي المقابل، شهد النشاط الزراعي انخفاضا بنسبة 3 في المائة⁽⁸⁴⁾.

81 - وأدى التصعيد في أيار/مايو 2021 إلى تدمير حوالي 2 في المائة من احتياطي رأس المال في غزة⁽⁸⁵⁾، وأضرار مباشرة تتراوح قيمتها بين 290 مليون دولار و 380 مليون دولار، وخسائر اقتصادية قيمتها مترواحة بين 105 ملايين دولار و 190 مليون دولار⁽⁸⁶⁾. وأشار تقييم سريع للاحتياجات الناجمة عن الأضرار إلى أن ما يقرب من 8 000 أسرة ستقع في براثن الفقر في الأشهر التالية⁽⁸⁷⁾.

82 - وظلت معدلات البطالة في أوساط المشاركين في القوى العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة مرتفعة عند نسبة 26 في المائة في عام 2021، وبلغ مجموع الانتعاش الناقص بالعمالة 34 في المائة. وبلغ معدل البطالة بين النساء 43 في المائة مقابل 22 في المائة لدى الرجال. ويُظهر التفاوت في معدلات

(80) State of Palestine, Palestinian Central Bureau of Statistics, "Press report: preliminary estimates of quarterly national accounts".

(81) المرجع نفسه.

(82) المرجع نفسه.

(83) المرجع نفسه.

(84) State of Palestine, Palestinian Central Bureau of Statistics, "Press report on economic forecasts for 2022", 29 December 2021, p. 2.

(85) World Bank, "Palestinian territories economic update", October 2021.

(86) World Bank, *Gaza Rapid Damage and Needs Assessment*.

(87) UNICEF, "Humanitarian action for children", p. 2.

البطالة بين الضفة الغربية (16 في المائة) وقطاع غزة (47 في المائة) الوضع الاقتصادي البالغ الصعوبة في غزة بسبب إغلاقها المستمر منذ 15 عاماً، وعمليات التصعيد العسكري الإسرائيلي المتكرر⁽⁸⁸⁾.

83 - وتجدر الإشارة إلى أنه، من دون العمالة في إسرائيل والمستوطنات، سترتفع البطالة في الضفة الغربية بنحو 16 نقطة مئوية، أي أقرب إلى المستويات الحالية في غزة⁽⁸⁹⁾.

84 - وتشير الإسقاطات القائمة على أساس نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى أن معدل الفقر ظل يتزايد باطراد منذ عام 2016، حيث وصل إلى 28,9 في المائة في عام 2020. وهذا يعادل حوالي 1,4 مليون شخص يعيشون في فقر في عام 2020. ويقدر البنك الدولي أن التصعيد في أيار/مايو 2021 أدى إلى ارتفاع الفقر في غزة ليصل إلى ما نسبته 59,3 في المائة في عام 2021، أي أعلى بنسبة 2,3 في المائة من الذروة الناجمة عن كوفيد-19 في عام 2020 وأعلى بنسبة 16,3 في المائة منه في الفترة 2016-2017⁽⁹⁰⁾.

الأمن الغذائي

85 - إن الفقر والبطالة دافعان رئيسيان من دوافع انعدام الأمن الغذائي في الأرض الفلسطينية المحتلة⁽⁹¹⁾. ويحتاج حوالي 1,75 مليون فلسطيني إلى مساعدات غذائية، منهم 1,3 مليون في غزة⁽⁹²⁾. وقد كان لإغلاق غزة وكذلك زيادة البطالة والفقر تأثير سلبي على حالة الأمن الغذائي في غزة⁽⁹³⁾.

86 - وقبل التصعيد في أيار/مايو 2021، كان عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي قد ارتفع من 1,7 مليون شخص في عام 2018 إلى مليوني شخص في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة في أوائل عام 2021⁽⁹⁴⁾. وكان حوالي 62 في المائة من سكان غزة (أو 1,4 مليون نسمة) يعانون من انعدام الأمن الغذائي في أيار/مايو 2021 عقب التصعيد⁽⁹⁵⁾.

87 - وعلى الرغم من التباين بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث كان 40 في المائة و 60 في المائة، على التوالي، يعانون من انعدام الأمن الغذائي بشكل معتدل أو شديد في عام 2020⁽⁹⁶⁾، فإن الأمن الغذائي

(88) State of Palestine, Palestinian Bureau of Statistics, "Press release on the results of the Labor Force Survey 2021", 2021, p. 1.

(89) TD/B/EX (71)/2, para. 7.

(90) World Bank, "Economic monitoring report", p. 8.

(91) مساهمة برنامج الأغذية العالمي.

(92) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، *Humanitarian Needs Overview 2022*، الصفحة 39.

(93) WFP, "Gaza emergency food security assessment: following the escalation of hostilities and unrest in the State of Palestine in May 2021", June 2021, p. 6.

(94) المرجع نفسه.

(95) World Bank, *Gaza Rapid Damage and Needs Assessment*, p. 50.

(96) Palestine Economic Policy Research Institute, "Socioeconomic and Food Security Survey 2020: State of Palestine", 2020.

في كلتا المنطقتين آخذ في التدهور، حيث كان ما يقرب من شخصين من كل 10 أشخاص يعانون من انعدام شديد في الأمن الغذائي في عام 2020⁽⁹⁷⁾.

88 - ولقد كان للحرب في أوكرانيا تأثير على أسعار السلع الأساسية وسلسلة الإمدادات الغذائية في الأرض الفلسطينية المحتلة، كما أنها ستؤدي إلى مزيد من التدهور في وضع هو صعب أصلاً. وسيتوقف حجم هذا التأثير ونطاقه إلى حد كبير على تطورات أخرى في الأزمة⁽⁹⁸⁾.

المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية

89 - يواجه أكثر من 1,35 مليون فلسطيني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة مخاطر محدقة بالصحة العامة مرتبطة بعدم كفاية فرص الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وهم في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، هدمت السلطات الإسرائيلية 42 مرفقا من المرافق المستخدمة لتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع، في الضفة الغربية⁽⁹⁹⁾.

90 - ويبلغ متوسط استهلاك الفلسطينيين للمياه في الأرض الفلسطينية المحتلة حوالي 70 لترا في اليوم للفرد الواحد. ويستهلك حوالي 420 000 فلسطيني في الضفة الغربية 50 لترا في اليوم، أي أقل من ربع متوسط الاستهلاك الإسرائيلي البالغ حوالي 300 لتر للفرد الواحد⁽¹⁰⁰⁾. ويعتمد نحو 42,3 في المائة من الأسر المعيشية على مياه الشرب المخزنة سابقا، وتتلقى 10,7 في المائة من الأسر المعيشية المياه عن طريق الائتمان، أو تقترض أموالا لتحمل تكاليف المياه⁽¹⁰¹⁾.

91 - وفي غزة، كان للتصعيد العسكري المتكرر، وإغلاق غزة والقيود المفروضة على واردات المياه والأصناف المتعلقة بالصرف الصحي والنظافة الصحية، آثار سلبية على البنية التحتية وإيصال الخدمات. وعلاوة على ذلك، فإن طبقة المياه الجوفية الساحلية، وهي المصدر الرئيسي للمياه في غزة، قد استنزفت تقريبا، حيث إن ما تزيد نسبته على 97 في المائة من مياهها غير صالحة للاستهلاك البشري⁽¹⁰²⁾.

92 - ويُضطرّ حوالي 90 في المائة من الأسر في غزة إلى شراء المياه من محطات تنقية المياه أو محطات التحلية، حيث تفوق تكلفتها تكلفة المياه المنقولة بالأنابيب بما يتراوح بين 10 أضعاف و 30 ضعفا. ويعتمد نحو 40 في المائة على مياه الشرب المخزنة مسبقا، ويحصل 34 في المائة على المياه عن طريق الائتمان

(97) مساهمة برنامج الأغذية العالمي. ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني Socioeconomic and Food Security Survey 2020.

(98) مساهمة برنامج الأغذية العالمي.

(99) اتحاد حماية الضفة الغربية، "وصول الفلسطينيين إلى المياه والهجمات على منشآت المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المنطقة جيم"، نيسان/أبريل 2021؛ والأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بيانات عن الهدم والتشريد في قاعدة بيانات الضفة الغربية، يمكن الاطلاع عليها في: www.ochaopt.org/data/demolition.

(100) A/HRC/48/43.

(101) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، قاعدة بيانات تقييم الاحتياجات المتعددة القطاعات لعام 2021، يمكن الاطلاع عليها في: www.ochaopt.org/data/2021/msna.

(102) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، Humanitarian Needs Overview 2022، الصفحة 47.

أو الاقتراض⁽¹⁰³⁾. وثمة أقل من 4,3 في المائة من الأسر المعيشية في غزة التي هي مزودة في أماكن إقامتها بمياه شرب محسنة خالية الإشريكية القولونية تكون متاحة لها عند الحاجة إليها⁽¹⁰⁴⁾. وخلال التصعيد في أيار/مايو، عانى 400 000 شخص من عدم انتظام الحصول على المياه المنقولة بالأنابيب⁽¹⁰⁵⁾.

93 - وأفاد ما مجموعه 28,4 في المائة من الأسر المعيشية في الضفة الغربية بتراكم الفضلات لأكثر من ثلاثة أيام في منطقتها، مقارنة بنسبة 10,2 في المائة في قطاع غزة⁽¹⁰⁶⁾.

94 - إضافة إلى ذلك، أفاد ما نسبته 79,1 في المائة من الأسر المعيشية في الضفة الغربية و 90,6 في المائة من الأسر المعيشية في غزة بأن أنشطتها اليومية قد تأثرت بالفيضانات التي ألحقت أضراراً بمساكنها. ويعاني معظم مخيمات اللاجئين الفلسطينيين من شبكات مجاري ومياه متداعية، وسوء تصريف مياه العواصف، مما يشكل مخاطر على الصحة العامة لسكان المخيمات⁽¹⁰⁷⁾.

الصحة

95 - يحتاج نحو 1,5 مليون فلسطيني، منهم حوالي مليون في غزة، إلى مساعدة إنسانية متصلة بالصحة في عام 2022⁽¹⁰⁸⁾.

96 - وعند نقشي جائحة كوفيد-19، كان نظام الرعاية الصحية الفلسطيني يعاني أصلاً من الهشاشة، والتفكك، ويمر بمرحلة تراجع في التنمية، وينفقر إلى الموارد البشرية والمالية والمادية نتيجة للاحتلال والتشرد والإغلاق⁽¹⁰⁹⁾. وأدى تحويل مسار الموارد لمواجهة الجائحة وعدد الإصابات التي تتطلب العلاج في الضفة الغربية وقطاع غزة في أيار/مايو 2021 إلى زيادة الضغوط على موارد الرعاية الصحية الشحيحة⁽¹¹⁰⁾.

97 - وعلاوة على ذلك، فإن منظمة الصحة العالمية في عام 2021 سجلت 233 هجوماً على قطاع الرعاية الصحية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك خلال تصعيد الأعمال العدائية في أيار/مايو. وأصيب ما مجموعه 106 من العاملين في مجال الرعاية الصحية بجراح، وتضررت 57 سيارة إسعاف و 123 مرفقاً.

(103) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، قاعدة بيانات تقييم الاحتياجات المتعددة القطاعات لعام 2021، متاحة على الرابط التالي: www.ochaopt.org/data/2021/msna.

(104) UNICEF, “State of Palestine 2019/2020”, Multiple Indicator Cluster Survey database. Available at <https://mics.unicef.org/surveys>.

(105) ESCWA estimations؛ والأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، “Response to the escalation in the oPt: situation report, No. 2”.

(106) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، قاعدة بيانات تقييم الاحتياجات المتعددة القطاعات، 2021، يمكن الاطلاع عليها في: www.ochaopt.org/data/2021/msna.

(107) المرجع نفسه.

(108) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، *2022 Overview Needs Humanitarian*، الصفحة 35.

(109) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة A/74/22؛ Medical Aid for Palestinians, “Dealing with death and distress: the impact of COVID-19 on the mental health of Palestinian healthcare workers”, تموز/يوليه 2021، الصفحات 1-3.

(110) مساهمة منظمة الصحة العالمية.

- 98 - وخلال التصعيد في أيار/مايو 2021، دُمِر مرفق واحد من مرافق الرعاية الأولية، فيما لحقت أضرار بما نسبته 12 في المائة من مرافق الرعاية الأولية و 30 في المائة من المستشفيات⁽¹¹¹⁾.
- 99 - ولا تزال غزة تعاني من نقص التكنولوجيا الطبية الأساسية مثل مرافق العلاج الإشعاعي والتفريغ بالطب النووي (مثل التصوير المقطعي بالانبعاث البوزيتروني، إضافة إلى نقص طويل الأمد في العقاقير والمستلزمات. وعلى مدار عام 2021، كان ما نسبته 41 في المائة من الأدوية الأساسية و 27 في المائة من الأدوات الطبية الأساسية أحادية الاستخدام لا يكفي لأكثر من شهر واحد⁽¹¹²⁾.
- 100 - وفيما يتعلق بالموارد البشرية، يعاني العديد من التخصصات الطبية من أوجه قصور، في حين أن نسبة الممرضات والقابلات، وهي 2,4 في 1 000 شخص، تقل عن العتبة التي تقترحها منظمة الصحة العالمية وهي 3,0⁽¹¹³⁾.
- 101 - وهذا يجبر الآلاف من سكان غزة على التماس الرعاية الصحية الأساسية خارج القطاع، وهو ما يقف نظام التراخيص الإسرائيلي عقبة في طريقه. وخلال عام 2021، عانى ما نسبته 36 في المائة من مقدمي طلبات الحصول على تراخيص من تأخيرات، ولم يتلقوا أي رد نهائي بحلول تاريخ مواعيدهم. ومن بين هذه التراخيص، كان ما نسبته 27 في المائة منها لأطفال دون سن 18 عاماً، و 47 في المائة لمرضى. وأما مرافق المرضى، فلم يوافق إلا على ما نسبته 40,4 في المائة من طلبات تراخيص المرافقين⁽¹¹⁴⁾.
- 102 - ويخضع الفلسطينيون أيضاً في باقي أنحاء الضفة الغربية لنظام تراخيص للحصول على الخدمات الصحية في القدس الشرقية. ففي عام 2021، رُفض أكثر من 10 في المائة من مجموع طلبات المرضى و 16 في المائة من مجموع طلبات المرافقين⁽¹¹⁵⁾.
- 103 - وتتعرض الموارد في الضفة الغربية للاستنزاف نتيجةً للحاجة إلى ازدواجية الخدمات التي يجب توزيعها على أوسع نطاق جغرافي ممكن لتوفير الرعاية الصحية لأكثر عدد ممكن من الفلسطينيين، بسبب القيود المفروضة على حرية التنقل⁽¹¹⁶⁾.
- 104 - وما فتئ التفرق بين الأطفال الفلسطينيين دون سن الخامسة في أطراد. ففي الفترة 2020/2019، كان ما نسبته 8,7 في المائة منهم أقصر بكثير من متوسط طول القامة بالنسبة لعمهم، مقارنة بنسبة 7,4 في المائة في عام 2014. وارتفع مستوى سوء التغذية الحاد الوخيم مما نسبته 1,8 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة في عام 2014 إلى 2,4 في المائة في الفترة 2020-2019. وكذلك، ازداد سوء التغذية الحاد العام لدى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة وستين. وأما الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 12 و 17 شهراً، فقد ارتفع المعدل من 7,8 في المائة في عام 2014 إلى 10,5 في المائة

(111) المرجع نفسه.

(112) المرجع نفسه.

(113) مساهمة منظمة الصحة العالمية استناداً إلى معلومات مقدمة من وزارة الصحة الفلسطينية والمعهد الوطني الفلسطيني للصحة العامة (2020).

(114) مساهمة منظمة الصحة العالمية.

(115) المرجع نفسه.

(116) Yotam Rosner and Ghada Majadli, *Responsibility Shirked: Israel and the Right to Health in the Occupied West Bank during COVID-19* (Physicians for Human Rights, 2021), p. 27

في الفترة 2019/2020، في حين ارتفعت المعدلات لدى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 23 شهرا من 8,2 في المائة إلى 12,4 في المائة. ومن بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين عامين و 17 عاما، يعاني ما نسبته 12,3 (14,6 في المائة من الفتيان، و 9,8 في المائة من الفتيات) من واحدة على الأقل من الصعوبات الوظيفية⁽¹¹⁷⁾.

105 - وتؤثر المستويات العالية من التعرض للعنف وانعدام الأمن لدى الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال على صحتهم البدنية والعقلية ورفاههم. وللإصابات الشديدة أثر تراكمي على الاحتياجات والإعاقات الطويلة الأمد، في حين يسهم الافتقار إلى السيطرة وعدم القدرة على التنبؤ بالعديد من جوانب الحياة تحت الاحتلال في زيادة التوتر والقلق⁽¹¹⁸⁾.

106 - وفي هذا السياق، يكون الأطفال معرضين بشكل خاص للإصابة بمعدلات عالية من الكرب، كما يكونون معرضين لمخاطر كبيرة للإصابة بالاعتراّب التالي للصدمة، والاكتئاب، والقلق، والمشاكل السلوكية، واضطراب نقص الانتباه وفرط النشاط، وكذلك الضعف الوظيفي. والجدير بالذكر أن ما نسبته 82 في المائة من المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و 19 عاما في غزة أفادوا بأن حالتهم من حيث الصحة النفسية إما متردية بوجه عام وإما متردية جدا⁽¹¹⁹⁾، في حين يفتر 63 في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة إلى إمكانية الاستفادة من خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي⁽¹²⁰⁾.

التعليم

107 - في عام 2022، قد يحرم 600 000 من الفلسطينيين من إمكانية الحصول على التعليم، ويحتاجون إلى مساعدة إنسانية. ومن بين هؤلاء، يعيش ما نسبته 74 في المائة في غزة، 56 في المائة منهم نساء، وحوالي 13 400 من الأطفال ذوي الإعاقة⁽¹²¹⁾.

108 - وأعربت أسر معيشية في الضفة الغربية عما يخامرها من خوف على سلامة أطفالها في سياق التعليم، مثل التوجه إلى المرافق التعليمية أو الدراسة فيها. وتشمل المخاوف إطلاق الغاز المسيل للدموع على المدارس والطلاب، واحتجاز قوات الأمن الإسرائيلية الطلاب في المدارس، والتأخر عند نقاط التفتيش، وعمليات التواجد العسكري حول المدارس، إضافة إلى العنف والمضايقة أثناء التوجه إلى المدرسة⁽¹²²⁾.

109 - وفي الفترة الواقعة بين 1 نيسان/أبريل و 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، وثقت الأونروا خمس حوادث منفصلة سقطت فيها ذخيرة حية أو رصاصات معدنية مكسوة بالبلاستيك أو عبوات غاز مسيل للدموع أو أسلحة أخرى في المدارس التابعة لها في الضفة الغربية⁽¹²³⁾.

(117) UNICEF, "State of Palestine 2019/2020", Multiple Indicator Cluster Survey database, p. 16.

(118) مساهمة منظمة الصحة العالمية.

(119) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، *Humanitarian Needs Overview 2022*، الصفحة 30.

(120) مساهمة منظمة الصحة العالمية.

(121) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، *Humanitarian Needs Overview 2022*، الصفحة 18.

(122) مساهمة الأونروا.

(123) مساهمة الأونروا.

- 110 - ويواجه ما يربو على 50 مدرسة في الضفة الغربية خطر الهدم، وهذا الاحتمال، إذا ما صار واقعا، سيعرّض للخطر عملية التعلم لأكثر من 5 000 من الأطفال الفلسطينيين يداومون في هذه المؤسسات⁽¹²⁴⁾.
- 111 - وفي غزة، تضرر 331 مرفقا تعليميا خلال التصعيد في أيار/مايو 2021 بتكلفة تقدر بنحو 3,5 ملايين دولار⁽¹²⁵⁾.
- 112 - وأدى إغلاق المدارس بسبب كوفيد-19 وتصعيد أيار/مايو 2021 إلى انقضاء العام الدراسي قبل الأوان بالنسبة إلى 1,3 مليون طفل انتهى بهم الأمر إلى خسارة ما لا يقل عن ثلاثة أشهر من التعليم⁽¹²⁶⁾.
- 113 - وتؤثر الانقطاعات المتكررة والطويلة للتيار الكهربائي تأثيرا كبيرا على الأداء المدرسي للأطفال الذين يتابعون الدراسة في كلّ من نظام التعلم عبر الإنترنت ونظام التعلم بالحضور الشخصي في غزة⁽¹²⁷⁾. وهذا الوضع يتفاقم بسبب انقطاعات الإنترنت والأضرار التي تلحق بالشوارع والبنى التحتية المدرسية⁽¹²⁸⁾.
- 114 - وفي العام الدراسي 2021/2020، بلغ معدل الطلاب لكل فصل دراسي واحد 41,20 في الأونروا، و 39,56 في المدارس الحكومية، و 21,65 في المدارس الخاصة. وقد أُنْزِلَ هذا المعدل المرتفع الكثافة (نظرا لاحتفاظ الصفوف) على كفاءة التعليم وجودته في غزة. وتوسعت الفجوة الرقمية بين غزة والعالم، ولا سيما مع اعتماد طريقة التعلم عبر الإنترنت في المدارس، بسبب القيود الإسرائيلية المفروضة على استيراد الأجهزة التكنولوجية إلى غزة، مما يحد من قدرة الفلسطينيين على التحول إلى التعلم عبر الإنترنت⁽¹²⁹⁾.
- 115 - وفي غزة، يبلغ معدل عدم الالتحاق بالتعليم الأساسي 2,8 في المائة، ويرتفع إلى 21,5 في المائة في الصفوف الثانوية⁽¹³⁰⁾. وتشكّل الظروف الاقتصادية العقبة الرئيسية أمام التحاق الأطفال بالمدارس، تليها البيئة التعليمية والأسباب المتصلة بالأمن⁽¹³¹⁾.

Save the Children, "Number of displaced Palestinian children at a four-year high as demolitions in West Bank continue", 3 February 2021 (124)

(125) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، *Humanitarian Needs Overview 2022*، الصفحة 13.

(126) المرجع نفسه، الصفحة 18.

Al Mezan Center for Human Rights, "Fact sheet on obstacles to accessing education in the Gaza Strip", 2021, p. 6 (127)

Occupied Palestinian Territory Education Cluster, "Report on damage in educational facilities: Gaza Strip", July 2021, p. 4 (128)

Al Mezan Center for Human Rights, "Fact sheet on obstacles", p. 7 (129)

UNICEF, "State of Palestine 2019/2020", Multiple Indicator Cluster Survey database, p. 9 (130)

Al Mezan Center for Human Rights, "Fact sheet on obstacles", p. 8 (131) مركز الميزان لحقوق الإنسان.

تأثير الاحتلال على النساء والفتيات

116 - ظلت النساء والفتيات في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة يعانين بشكل غير متناسب خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فخلال عام 2021، قتلت القوات الإسرائيلية 48 امرأة فلسطينية في أنحاء مختلفة من هذه الأرض⁽¹³²⁾.

117 - وعانت النساء والفتيات في غزة من عدة أشكال من الأذى والحرمان خلال التصعيد في أيار/مايو 2021، مما زاد من مواطن ضعفهن. ولم تكن الملاجئ ومدارس الأونروا حسنة التجهيز لتكون ملاجئ وتستقبل المشردين أو لتلبية الاحتياجات الخاصة بالنساء والفتيات⁽¹³³⁾.

118 - وتفاقمت حوادث العنف الجنساني والعنف ضد الأطفال بسبب تزايد التوترات الأسرية/في الأسر المعيشية، ومحدودية تلبية الاحتياجات الأساسية، والتشريد القسري، والافتقار إلى المأوى الآمن. وواجه مقدمو الخدمات المحليون عدة عقبات في توفير الخدمات الضرورية، وعرضوا حياتهم للخطر⁽¹³⁴⁾. وأبلغ عن ثلاث جرائم قتل مرتبطة بأسباب جنسانية في غضون الشهر التالي لانهاء التصعيد⁽¹³⁵⁾.

119 - وخلال التصعيد في أيار/مايو، كانت المسنات والنساء ذوات الإعاقة، وكذلك السجينات، والمصابات بأمراض خطيرة، والحوامل والمرضعات معرضات بشكل خاص وبشدة للمخاطر ولم يتمكن من الوصول إلى ملاجئ أو خدمات الطوارئ.

120 - وفي أعقاب التصعيد، أبلغت أقلية من النساء الإسكوا أنهن يحصلن على المساعدة الإنسانية (طرد غذائية، وحقيبة اللوازم الصحية النسائية ولوازم النظافة الصحية، ومساعدة مالية، ومساعدات عينية)، وذكرت كثيرات منهن أن وكالات المعونة لا تستشيرهن بشأن احتياجاتهن⁽¹³⁶⁾.

121 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أسفرت عمليات هدم المنازل في الضفة الغربية عن تشريد 302 من الفتيات و 275 امرأة و 275 رجلاً و 353 فتى⁽¹³⁷⁾. وتلقي عمليات هدم المنازل عبئاً إضافياً على كاهل النساء والفتيات ذوات المعايير الجنسانية التقليدية من خلال تقادم دورهن كمقدمات رعاية وصاحبات مسؤوليات داخل البيت. وتُظهر بيانات داخلية جمعتها الأونروا في الضفة الغربية أن عمليات اقتحام المنازل وهدمها تكون أشد وطأة على النساء والفتيات في الأسر المعيشية التي يعيّلها إناث وأطفال والتي تعاني من مخاطر حماية أكبر، وأن الأسر التي لديها حوامل ورضع وأولاد صغار ومستنون وأشخاص ذوو إعاقة تحتاج إلى قدر أكبر من خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي نتيجة التعرض للعنف والصدمات⁽¹³⁸⁾.

(132) State of Palestine, Palestinian Bureau of Statistics, "H.E. Dr. Awad, highlights the reality of the Palestinian women on the eve of International Women's Day", 7 March 2022.

(133) الاحتياجات الخاصة بمنظور المساواة بين الجنسين خلال نزاع أيار/مايو 2021 في قطاع غزة (E/ESCWA/CL2.GPID/2021/TP.6).

(134) المرجع نفسه.

(135) Global Protection Cluster, "Occupied Palestinian Territory protection analysis update", August 2021.

(136) الإسكوا، الاحتياجات الخاصة بمنظور المساواة بين الجنسين خلال نزاع أيار/مايو 2021 في قطاع غزة (E/ESCWA/CL2.GPID/2021/TP.6).

(137) European Union, "One year report on demolitions and seizures", p. 6.

(138) مساهمة الأونروا.

122 - ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ففي عام 2021، احتجزت القوات الإسرائيلية أو اعتقلت 184 امرأة⁽¹³⁹⁾، بمن فيهن ناشطات بارزات ومدافعات عن حقوق الإنسان⁽¹⁴⁰⁾. ويواصل الاحتلال إعاقة عمل المجتمع المدني الفلسطيني، بما في ذلك منظمات حقوق المرأة، والتي تعرّض بعضها للمداومة أو التي صُنِّفت بأنها "منظمات إرهابية" خلال الفترة المشمولة بالتقرير⁽¹⁴¹⁾.

123 - وقد أُنْزِلَ تزايد انعدام الأمن على حقوق النساء والفتيات الفلسطينيات في حرية التنقل والأمن الشخصي. فعلى سبيل المثال، أفاد حوالي 7 500 من الأسر النواة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، (12 في المائة و 47 في المائة من النساء والفتيات في غزة والضفة الغربية، على التوالي)، بأنها تتجنب عمدا المناطق القريبة من المستوطنات ونقاط التفتيش والمناطق المحظور الوصول إليها لأنها لا تشعر بالأمان⁽¹⁴²⁾.

ثالثاً - الجولان السوري المحتل

124 - يواصل الأمين العام تجديد التأكيد على صلاحية قرار مجلس الأمن 497 (1981) الذي قرر فيه المجلس أن قرار إسرائيل الخاص بفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل لاغ وباطل وليس له أي أثر قانوني دولي.

125 - وفي عام 2020، كان 26 300 مواطن سوري يعيشون في خمس قرى في الجولان المحتل تضم حوالي 5 في المائة من أراضي الجولان السوري المحتل، في حين أن نفس العدد من المستوطنين الإسرائيليين متوزعون على 35 مستوطنة⁽¹⁴³⁾. ولا يزال السكان السوريون، الذين رفض ما تزيد نسبته على 80 في المائة منهم قبول الجنسية الإسرائيلية، يعانون من سياساتها وممارساتها التمييزية⁽¹⁴⁴⁾.

126 - وقد سعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إلى زيادة عدد المستوطنين الذين يعيشون في الجولان السوري المحتل زيادة كبيرة، بتقديم حوافز للإسرائيليين من أجل الإقامة هناك، بما في ذلك منح مساحات من الأراضي للإسكان والتنمية الزراعية التجارية، وتقديم حوافز مالية قد تصل إلى 12 000 دولار. وهكذا فقد تزايد عدد المستوطنين باطراد في السنوات الأخيرة⁽¹⁴⁵⁾.

(139) State of Palestine, Palestinian Bureau of Statistics, "H.E. Dr. Awad, highlights the forty-sixth annual commemoration of Land Day in statistical figures", 30 March 2022

(140) Global Protection Cluster, "Occupied Palestinian Territory protection analysis update" A/76/333 paras. 21 and 28; and OHCHR, "Israel must safeguard human rights defenders in Occupied Palestinian Territory and within its borders – UN expert", 11 August 2021

(141) A/76/333، 2021، الفقرة 25، و A/HRC/49/25، الفقرة 36.

(142) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs in the Occupied Palestinian Territory, "OPT MSNA key analysis findings". Available at <https://docs.google.com/presentation/d/18fuv35AMjhtliZpAQkUzBNcBb56d5N8D/edit#slide=id.p26>

(143) International Labour Organization (ILO), document ILC.109/DG/APP/2021, para. 135

(144) Al-Marsad, "Report on Israel's violations of the International Covenant on Civil and Political Rights", 31 January 2022, p. 3

(145) المرجع نفسه، الصفحة 4.

127 - وتقيد تقارير بأن خطة لإضافة 7 000 وحدة سكنية إلى بلدة قصرين بحلول عام 2026 يجري إعدادها حالياً في إطار برنامج يسعى إلى مضاعفة عدد المستوطنين بحلول نهاية العقد. وتدعو الخطة أيضاً إلى إنشاء مستوطنتين جديدتين في المساحات المفتوحة الحالية، ومشاريع جديدة للطاقة الشمسية ومناطق صناعية وتجارية وسياحية⁽¹⁴⁶⁾.

128 - وجميع المستوطنات في الجولان السوري المحتل هي مستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن توسيع المستوطنات والنشاط التجاري الإسرائيلي لهما آثار سلبية على صحة المواطنين السوريين في تلك المنطقة وعلى البيئة التي يعيشون فيها وعلى الأنشطة الزراعية التي يقومون بها⁽¹⁴⁷⁾.

129 - ويشغل ما مجموعه 95 في المائة من الأراضي مستوطنون إسرائيليون، والجيش الإسرائيلي والسلطات الإسرائيلية، ولم يتبق سوى ما نسبته 5 في المائة للسكان السوريين⁽¹⁴⁸⁾.

130 - وتقيد حكومة الجمهورية العربية السورية بأن إسرائيل تستخدم عدة أساليب لمصادرة الأراضي والموارد الطبيعية في الجولان السوري المحتل، بما في ذلك نزع ملكية الأراضي التي يملكها عرب سوريون نازحون؛ ونزع ملكية الأراضي القريبة جداً من خط وقف إطلاق النار لزرع ألغام أرضية؛ ومصادرة الأراضي لأغراض عسكرية؛ ونزع ملكية الأراضي لبناء المستوطنات والمرافق الزراعية والصناعية؛ وتسبيح مناطق، بذريعة وضعها تحت تصرف سلطة الطبيعة والحدائق الإسرائيلية⁽¹⁴⁹⁾.

131 - فعلى سبيل المثال، وبحلول عام 2021، أعلنت إسرائيل ما يقرب من 370 000 دونم في الجولان السوري المحتل محميات طبيعية ومنتزهات وطنية. وتبلغ نسبة المحميات الطبيعية في الجولان السوري المحتل ضعفي (0,04) النسبة داخل إسرائيل (0,02). وعلاوة على ذلك، أنشئت معظم المحميات الطبيعية في الجولان السوري المحتل على أنقاض 145 قرية سورية دمرت أثناء حرب عام 1967 وبعدها. وإضافة إلى ذلك، فإن ما يقرب من 11 000 دونم من هذه المحميات الطبيعية هو جزء من 58 000 الدونم التي تشكل الحدود البلدية للقرى السورية الخمس في الجولان السوري المحتل، مما يؤدي فعلياً إلى إخراج هذه المنطقة من سيطرة البلديات السورية⁽¹⁵⁰⁾.

132 - وتواصل إسرائيل تنفيذ خطة متعددة السنوات لتطوير وتعزيز الزراعة في المستوطنات الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل، بما في ذلك تلك التي تجري تميمتها حالياً. وفي هذا السياق، استولى مستوطنون إسرائيليون على مناطق واسعة، واستغلوا هذه المناطق لأغراض زراعية، مما أدى إلى فرض عبء اقتصادي إضافي على السكان السوريين⁽¹⁵¹⁾.

Zafir Rinat, "Bennett advances Golan Heights construction plan in bid to double population", 11 (146) December 2021.

(147) A/76/336، الفقرة 58.

Al-Marsad, "Report on Israel's violations of the International Covenant on Civil and Political Rights", (148) p. 10.

(149) A/HRC/49/84، الفقرة 34.

(150) المرصد، المحميات الطبيعية في الجولان المحتل، تشرين الثاني/نوفمبر 2021، الصفحات 1 و 6 و 10.

(151) A/76/360، الفقرة 64.

133 - وواصلت إسرائيل اتخاذ خطوات لتنفيذ مشروع لنصب عنفات ريحية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وستُنصب العنفات البالغ عددها 45 عنفة على مساحة 6 000 فدان من الأراضي الزراعية الواقعة في جوار القرى السورية والتي تعود ملكيتها إلى سوريين. وسيد هذا المشروع من توسع القرى، ويضر بسبل عيش السكان السوريين، ويعرضهم لمخاطر صحية وبيئية⁽¹⁵²⁾.

134 - ولا يزال السوريون في الجولان السوري المحتل يعانون من ممارسات تمييزية فيما يتعلق بالحصول على الأراضي والمياه، ومن سياسات تقييدية بشأن التقسيم إلى مناطق وبشأن التشييد⁽¹⁵³⁾. ويكاد يكون متعذراً على السوريين الحصول على تراخيص بناء في الجولان السوري المحتل. وهذا يحّد من توسع مدنهم وقراهم على الرغم من النمو السكاني، مما يجبر العديد من السوريين على البناء من دون تصاريح، وبالتالي احتمال تعرضهم لعمليات هدم منازلهم أو للتهجير أو تكبد غرامات باهظة أو حتى الحبس. وأصدرت السلطات الإسرائيلية أكثر من 1 500 أمر بالهدم منذ عام 1973، إلى جانب غرامات باهظة وعقوبات بالسجن على التشييد دون ترخيص⁽¹⁵⁴⁾.

135 - وفي عام 1973، بلغ عدد رؤوس الماشية في قرى الجولان السوري المحتل الخمس 20 820 رأساً. واليوم، لا يتجاوز عدد رؤوس الماشية بضع مئات، بسبب مصادرة أراضي الرعي لصالح المحميات الطبيعية، ولأغراض الأنشطة العسكرية التي يقوم بها جيش الاحتلال. وإضافة إلى ذلك، فإن هذه المحميات تحرم السكان من الوصول إلى النباتات البرية، وهي جزء مهم من ثقافة المطبخ الجولاني⁽¹⁵⁵⁾.

136 - وتفيد تقارير بأن الممارسات التمييزية فيما يتعلق بالحصول على المياه والأراضي لا تزال تعوق جهود المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل للحفاظ على موطئ قدم لهم في الزراعة⁽¹⁵⁶⁾.

137 - وارتفعت معدلات مشاركة المواطنين السوريين في القوى العاملة في الجولان السوري المحتل بشكل مطرد حتى عام 2017، لتبلغ ذروتها بنسبة 51 في المائة، بيد أنها تراجعت بعد ذلك، حيث انخفضت إلى 40 في المائة في عام 2020. وشارك حوالي ربع عدد النساء السوريات ممن هن في سن العمل (25,4 في المائة) في القوى العاملة في عام 2000⁽¹⁵⁷⁾.

138 - وقد أعربت الجمهورية العربية السورية عن قلقها إزاء فرض إسرائيل رسوما وضرائب، ولا سيما على العمال العرب السوريين، وفي الزراعة خاصة. وهذه الضرائب تشمل ضرائب على ناتج العمل اليومي أو المنتظم، تتراوح بين 15 و 35 في المائة؛ وضرائب دخل بنسبة 25 في المائة؛ وضرائب عامة تصل إلى 60 في المائة من الأجور؛ وضريبة بنسبة 30 في المائة على ثلاجات تخزين التفاح. وإضافة إلى ذلك، رفضت إسرائيل دفع تكاليف العلاج في المستشفى للعمال العرب السوريين الذين تعرضوا لإصابات دائمة

(152) المرجع نفسه، الفقرة 63.

(153) ILO, document ILC.109/DG/APP/2021, para. 139.

(154) Al-Marsad, "Report on Israel's violations of the International Covenant on Civil and Political Rights", pp. 11–12.

(155) المرصد، "المحميات الطبيعية في الجولان المحتل"، ص 7.

(156) ILO, document ILC.109/DG/APP/2021, para. 146.

(157) المرجع نفسه، الفقرة 136.

أو جزئية أثناء فترة العمل، لأن قانون التعويضات لا يشملهم، واتخذت تدابير لإجبارهم على الانضمام إلى النقابات الإسرائيلية⁽¹⁵⁸⁾.

رابعاً - استنتاجات وملاحظات

139 - لا يزال الاحتلال الإسرائيلي الطويل الأمد للأرض الفلسطينية والجولان السوري المحتل يؤثر تأثيراً صارماً على الأحوال المعيشية للسكان الفلسطينيين والسوريين، وكذلك على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأراضي المحتلة. وكان لهذه الآثار وقع مختلف وغير متناسب على النساء والفتيات. وللأثر السلبي الناجم عن الاحتلال والسياسات والممارسات الإسرائيلية مستويات متعددة، وتداعياتها التراكمية تؤثر على مستقبل السكان الذين يرزحون تحت الاحتلال.

140 - فالقيود التي تفرضها إسرائيل، وتوسيع المستوطنات غير القانونية وغير ذلك من الممارسات لا تمنع التنمية في الأراضي المحتلة وتعوق جهود التصدي لجائحة كوفيد-19 فحسب، بل تسبب أيضاً أزمات إنسانية تقتضي تحويل الموارد الوطنية والدولية الشحيحة من التنمية إلى الإغاثة الفورية. وأدت الأزمة المالية الفلسطينية وتجزؤ الأرض الفلسطينية إلى وجود اقتصاد مجزأ يعتمد على إسرائيل والمعونة الخارجية.

141 - وعلاوة على ذلك، أدت جائحة كوفيد-19 وتداعياتها الاقتصادية إلى تفاقم الحالة الاجتماعية والاقتصادية ونتج عنها زيادة قسوة الظروف المعيشية للفلسطينيين. وتتضاعف آثارها على الشعب الفلسطيني نتيجة للسياسات والممارسات الإسرائيلية القائمة منذ أمد بعيد. وكان النظام الصحي الفلسطيني على شفا الانهيار بالفعل، ولا سيما في غزة، قبل انتشار الجائحة.

142 - وأدى تصعيد الأعمال العدائية في أيار/مايو 2021 بين إسرائيل والجماعات المسلحة في غزة إلى تفاقم الوضع الخطير في غزة، الذي نشأ عن عمليات الإغلاق المفروضة على غزة، وغيرها من التدابير الإسرائيلية التقييدية، ومظاهر التصعيد المتكرر، إضافة إلى تراجع تمويل الجهات المانحة. وهذا يتطلب اهتماماً عاجلاً من المجتمع الدولي.

143 - وستكون آفاق الاقتصاد الفلسطيني سلبية إذا استمر الوضع الراهن. وتمثل أزمة التمويل التي تواجه الأونروا وانخفاض المعونة المقدمة من الجهات المانحة عاملاً آخر لا يتسبب إلا في تفاقم الظروف الهشة أصلاً التي يعيشها مئات الآلاف من الفلسطينيين.

144 - وتواصل إسرائيل الأخذ بسياسات وممارسات تتعارض مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويمكن أن يُعتبر بعض هذه الممارسات تمييزياً وقد يصل بعضها الآخر إلى درجة الترحيل القسري أو العقاب الجماعي للأشخاص المشمولين بالحماية، وهو ما يشكل خرقاً جسيماً لاتفاقية جنيف الرابعة علاوة على كونها محظورة بموجب القانون الدولي.

145 - ولا بد من الامتثال للقانون الدولي، مع الحرص على ألا يحظى أي طرف بالإفلات من العقاب وضمان العدالة والسلام لجميع الناس الذين يعيشون في المنطقة، بمن فيهم الفلسطينيون والسوريون الذين يعيشون في ظل الاحتلال. وتحافظ الأمم المتحدة على موقفها الثابت المتمثل في أن السلام الدائم والشامل لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال حل الدولتين عن طريق التفاوض. وسيواصل الأمين العام كفالة أن تعمل

(158) A/HRC/49/84، الفقرة 38.

الأمم المتحدة على إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة جغرافياً وتتمتع بمقومات البقاء، تعيش جنباً إلى جنب وفي سلام مع إسرائيل آمنة، وتكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين، تمشياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الدولي.
